

Distr.: General
14 January 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤

٢٧-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

تعديلات على إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها

موجز

تتضمن هذه الوثيقة مقترحات لتعديل هيكل ومحتوى وثائق البرامج القطرية، ولتعديل إجراءات النظر فيها والموافقة عليها بالصيغة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في قراره ٦/١٩٩٦ و ٤٥/١٩٩٦ و ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦ و ١١/٢٠٠٨. وتستجيب التغييرات المقترحة للدعوة الموجهة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لتبسيط وتنسيق الأدوات والعمليات الخاصة بكل منظمة ولدعم توائم البرامج القطرية مع الخطط الاستراتيجية للمنظمات. والهدف من هذه التغييرات هو مواصلة تعزيز تولي البلدان مقاليد الأمور، مع إدماج برامج التعاون في العمليات الإنمائية الوطنية. وستعزز تلك التغييرات التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما ينطبق ذلك، والنهج الأخرى لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، وستمكن من التتبع المنهجي لمساهمة البرنامج على الصعيد العالمي في تحقيق النتائج الإنمائية الوطنية على النحو المتوخى في الخطة الاستراتيجية.



عناصر قرار

يرجى من المجلس التنفيذي القيام بما يلي: (أ) إقرار التعديل المقترح إدخاله على إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها (DP/2014/8)؛ و (ب) الترحيب بالجهود المتواصلة التي يبذلها أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لزيادة مواءمة وتبسيط أدوات البرمجة وعملياتها دعماً لبرامج التعاون القطرية، وذلك تمشياً مع التوصية الصادرة عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ و (ج) التشديد على أن عملية برمجة تعاون البرنامج الإنمائي ينبغي أن تظل تؤكد على تولى البلدان مقاليد الأمور؛ و (د) طلب أن يستمر إعداد وثائق البرامج القطرية على أساس الخطط والأولويات الوطنية، ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما ينطبق ذلك، وعلى أساس الخطة الاستراتيجية.

أولاً - معلومات أساسية

١ - وافق المجلس التنفيذي في قراراته ٦/١٩٩٦ و ٤٥/١٩٩٦ و ١١/٢٠٠١ وكذلك ٣٦/٢٠٠٦ و ١١/٢٠٠٨ على الإجراءات المتعلقة بوثائق البرامج القطرية، وكذلك شكلها ومحتواها. وأكدت القرارات، ضمن ما أكدته من مبادئ، مبادئ تولي البلدان زمام الأمور، وتحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتبسيط والتنسيق مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ومشاركة المجلس التنفيذي في عملية الاستعراض والموافقة.

ثانياً - تعديل شكل المقترحات المتعلقة ببرامج التعاون القطرية وإجراءات النظر فيها والموافقة عليها

ألف - مقدمة

٢ - نشأت التعديلات المقترحة نتيجة للاستعراضات التي أجريت للتجارب الأخيرة مع الحكومات والشركاء الآخرين، وكذلك المشاورات الحارية مع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتستجيب المقترحات للدعوة الموجهة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية، وذلك لتبسيط وتنسيق أدوات وعمليات البرمجة على نطاق صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات التشغيل الموحدة للبلدان التي ترغب في الأخذ تطوعاً بنهج 'توحيد الأداء'، الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في آب/أغسطس ٢٠١٣، شجعت أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على النظر في سبل تبسيط عملية البرمجة برمتها. وشملت هذه السبل الجدول الزمني لتقديم الوثائق اللازمة لإعداد البرامج القطرية الجديدة، وشكلها ومضمونها. والغرض من ذلك هو كفالة أن تكون متسقة تماماً مع الخطط الإنمائية الوطنية ودورات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما ينطبق ذلك.

٤ - وتُقترح التنقيحات المراد إدخالها على الإجراءات والشكل في سياق تزايد ما هو متوافر من المعلومات المتعلقة بالاستراتيجيات البرنامجية والنتائج والدروس المستخلصة في كل سياق من سياقات البرنامج. ويشمل ذلك زيادة التأكيد على تعزيز عمليات الرصد الآني، وهو ما ثبتت أهميته البالغة لتبصير عملية صنع القرار على جميع الصعد. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بنتائج البرامج وكفاءتها وفعاليتها في التقرير السنوي لمدير البرنامج، وتقييمات النتائج الإنمائية للبرامج القطرية، وتقارير التقييم والاستعراضات، والتقارير المواضيعية وغيرها من النواتج المتصلة بالمعارف. وهذه البيانات ومصادر المعلومات

التي تشهد توسعاً سريعاً يمكن أن تؤدي إلى تعميق وتوسيع نطاق عملية الاستعراض والموافقة من جانب أعضاء المجلس التنفيذي وشركاء التنمية الآخرين.

باء - الشكل المعدل لوثائق البرامج القطرية

٥ - يبلغ طول وثيقة البرنامج القطري الحالية سبع صفحات كحد أقصى (صفحة غلاف واحدة، وأربع صفحات للسرد، وصفحتان للنتائج وإطار الموارد). وتُرفق بالوثيقة خطة تقييم محددة التكاليف. ويجري إطلاق المجلس التنفيذي على وثائق البرامج القطرية إلى جانب تقرير بشأن تقييم نتائج التنمية أو ملخص أداء البرنامج القطري السابق.

٦ - وستتضمن وثيقة البرنامج القطري المقترح سرداً، ومرفقاً أولاً يحتوي على النتائج وإطار الموارد، ومرفقاً ثانياً يحتوي على خطة تقييم محددة التكاليف. ولن يتجاوز طول السرد والمرفق الأول مجتمعين ٦ ٠٠٠ كلمة، وضمن هذا الحد من المتوقع أن يكون طول المرفق الذي يحتوي على النتائج وإطار الموارد ما يقارب أربع صفحات. وهذا يستجيب لحرص مشترك بين الحكومات الشريكة وأعضاء المجلس التنفيذي والبرنامج الإنمائي على تعزيز إدارة نتائج كل برنامج من البرامج القطرية.

٧ - ولتجنب حدوث زيادة كبيرة في تكاليف الترجمة الناجمة عن قواعد الأمانة العامة للأمم المتحدة وجدول أسعارها الجديدة التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٢، لن يُترجم سوى الجزء السرد من وثيقة البرنامج القطري. أما المرفق الأول، الذي يحتوي على النتائج وإطار الموارد، والمرفق الثاني، الذي يتضمن خطة التقييم المحددة التكاليف، فسُيُنشران في صفحة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت باللغة التي أُعدا بها (الإسبانية أو الإنكليزية أو الفرنسية).

٨ - وستُعمد لكل جزء سردي بنية محددة، تم تعديل عناصرها الرئيسية لتكون متوافقة مع الأجزاء السردية لمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولتيسير التحليل والاستعراض المشتركين. وتلك العناصر هي كالتالي:

(أ) الأساس المنطقي للبرنامج: ويحدّد سياق برنامج التعاون والأساس الذي يقوم عليه، المستمدين من تحليل الحالة الإنمائية للبلد والدروس المستخلصة؛

(ب) الأولويات والشراكات البرنامجية: وتلخص عناصر البرنامج ونتائجه واستراتيجياته التي ستعالج القضايا الحاسمة المحددة في الأساس المنطقي للبرنامج وتحليل الحالة؛

(ج) إدارة البرنامج والمخاطر: وتعرض فكرة عامة عن آليات التنسيق من حيث صلتها بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيره من العمليات والهياكل الوطنية ذات الصلة بالموضوع التي ستضمن تحقيق نتائج من منظور قائم على معرفة المخاطر؛

(د) الرصد والتقييم: أي تحديد النهج التي سٌستخدم لتحسين المساءلة والتعلم في البرنامج القطري.

جيم - الإجراءات المعدلة للنظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها من جانب المجلس التنفيذي

٩ - تسعى الإجراءات المعدلة المقترحة إلى تحسين عملية النظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها، وتبسيط تلك العملية.

١٠ - ووفقاً لقرارات المجلس التنفيذي المشار إليها أعلاه، تُعرض حالياً مشاريع الوثائق التي تتضمن ميزات إرشادية على المجلس التنفيذي للنظر فيها واستعراضها في دورته السنوية (التي تُعقد في شهر حزيران/يونيه وفقاً للممارسة التي جرى اتباعها مؤخراً). وفي غضون ستة أسابيع من اختتام مناقشة المجلس التنفيذي، تنقح الوثائق لإدخال أي تغييرات مقترحة على البرامج من جانب أعضاء المجلس التنفيذي أو الحكومة أو الشركاء الآخرين، وتنشر في صفحة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت. وإذا لم يقدم طلبات خطية في غضون ستة أسابيع خمسة أعضاء على الأقل من أعضاء المجلس التنفيذي لإعادة النظر في وثائق البرامج القطرية في الدورة العادية الثانية (التي تُعقد في شهر أيلول/سبتمبر وفقاً للممارسة التي جرى اتباعها مؤخراً)، يوافق على الوثائق على أساس عدم الاعتراض في تلك الدورة. وبعد ذلك تنشر الصيغ النهائية للوثائق الموافق عليها، التي تتضمن التغييرات التي أدخلت على وثائق البرامج القطرية المنقحة، في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١ - ويدعو النهج المقترح المجلس التنفيذي إلى النظر في وثيقة البرنامج القطري ويوافق عليها، على أساس عدم الاعتراض، في دورة واحدة. وتمشياً مع المبدأ القائل بضرورة أن تكون التنمية بقيادة وطنية، يقترح البرنامج الإنمائي أن تعرض وثائق البرامج القطرية على دورة المجلس التنفيذي الأكثر ملائمة من حيث الخطط والأولويات التي تضعها الحكومات والبلدان. وعن طريق الجمع بين الخطوات الثلاث التي تنطوي عليها عملية تجهيز الوثائق حالياً (مشروع وثيقة البرنامج القطري، والوثيقة المنقحة، والوثيقة النهائية) في خطوة واحدة، يطرح الاقتراح إمكانية تحقيق وفورات كبيرة في الوقت وفي تكاليف التعامل مع الوثائق بالنسبة للحكومات المعنية، وأعضاء المجلس التنفيذي، ومكاتب البرنامج الإنمائي على الصعيدين القطري والإقليمي وصعيد المقر. كما أن من شأن ذلك أن يطيل الوقت المتاح لجميع المعنيين، بمن فيهم أعضاء المجلس التنفيذي، لاستعراض وثيقة البرنامج القطري والتحاور بشأنها قبل الدورة. وسيواصل البرنامج الإنمائي للتشاور مع الحكومات الشريكة

على المستوى القطري أثناء إعداد وثيقة البرنامج القطري من أجل تسهيل الاستعراض عندما تقدّم رسمياً لينظر فيها المجلس التنفيذي.

١٢ - ويأخذ الاقتراح بعين الاعتبار أن عملية استعراض وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها من جانب المجلس التنفيذي، ومتابعة التوصيات المقدمة من أعضاء المجلس، مهمتان للغاية لعملية إعداد البرامج القطرية. وستعمّم مشاريع الوثائق على أعضاء المجلس التنفيذي إلكترونياً عن طريق الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي قبل انعقاد الدورة التي من المتوقع أن تتم فيها الموافقة عليها بنحو ١٢ أسبوعاً.

١٣ - ووفقاً للممارسة المعمول بها حالياً، تُعرض التعليقات على وثائق البرامج القطرية على البرنامج الإنمائي قبل مناقشات المجلس التنفيذي من خلال القنوات غير الرسمية، بما في ذلك المناقشات التي تجري على الصعيد القطري، ورسمياً أثناء اجتماع المجلس التنفيذي ذي الصلة بالموضوع. وستشجّع الوفود على تقديم تعليقاتها في بيانات رسمية إذا ارتأت ذلك مناسباً. ووفقاً للممارسة التي جرى اتباعها مؤخراً، تنشر البيانات الخطية على بوابة ترشيد استخدام الورق (PaperSmart portal) أثناء كل دورة وتتاح بعد ذلك كمحفوظات إلكترونية. وستقوم الحكومة المعنية والمكتب القطري للبرنامج الإنمائي بمناقشة جميع التعليقات والتوصيات المقدمة من أعضاء المجلس التنفيذي، وهذه ستدمج، حسب الاقتضاء وحسبما يُتفق عليه، في وثائق تفعيل عمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو ما يعادلها. كما ستحظى هذه التعليقات والتوصيات بموافقة الحكومة المعنية ومكتب البرنامج الإنمائي المعني، وستكون متسقة مع وثائق البرامج القطرية الموافق عليها.

١٤ - وبالإضافة إلى وثيقة البرنامج القطري، ستوفر لأعضاء المكتب التنفيذي إمكانية الاطلاع على الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي والإطار المتكامل للنتائج والموارد، وكذلك طائفة متنوعة من المعلومات المتعلقة بالتخطيط والأداء المتاحة عن طريق الإنترنت. وتشمل هذه المعلومات بالفعل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ذا الصلة، والتقرير السنوي لمدير البرنامج، وتقييمات النتائج الإنمائية، والتقييم والاستعراضات الأخرى. ويمكن الاطلاع على تفاصيل عن أكثر من ٦٠٠٠ مشروع يجري تنفيذها في إطار البرامج القطرية الموافق عليها في الموقع التالي: <http://open.undp.org>. ويتمشى هذا الأمر مع سياسة الكشف عن المعلومات التي ينتهجها البرنامج الإنمائي ومع الالتزامات التي قطعها في إطار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وستكتمّل التركيز على الإدارة المنهجية والمستمرة القائمة على النتائج والقائمة على الأدلة. ويُستعان في بذل هذه الجهود بالتحسينات المستمرة في مجال الابتكار التكنولوجي التي تساعد على تتبع ما يتحقق من نتائج وإنجازات والإبلاغ عنها، بما في ذلك بصورة آنية.